

الفصل الخامس
نشأة القومية الإفريقية



خريطة إفريقيا (www.election-politique.com)

إن مشكلة الإفريقي في مثل هذه المجتمعات التي تشهد التوطن الأوروبي والتي تعتبر سبباً من أهم الحركات القومية، هي انعدام الأرض (landlessness)، حتى ليضطر الإفريقي للهجرة إلى المدينة لينضم إلى سوق العمل الزراعي والتعديني والصناعي. وهناك تحتاج المدينة إلى عمل الإفريقيين ولكنها لا تحتاج إليهم. ويزيد من حدة المشكلة ما يرافق التوطن الأوروبي من تطبيق لصور ودرجات متفاوتة من سياسات العزل (Apartheid) وفلسفات سمو العنصرية (Racism).

إضافة إلى ما تقدم، حاول المستعمرون إقناع الإفريقي بأن الحضارة الإفريقية بأنها حضارة بربرية متخلفة. وبدأ الإفريقي في البداية يتخلى عن كل ما هو إفريقي ويتبرأ منه ويقبل على كل ما هو غربي لأنه يمثل في نظره الحياة المعاصرة الراقية. إلا أن مشاركة الأفارقة في الحرب العالمية الثانية بنصف مليون إفريقي، اكتشفوا خدعة حضارة الرجل الأبيض وراه يقتل في وحشية أخاه الأوروبي¹ اقتنع بأن حضارته لا تستحق الامتھان والاحتقار، فعاد إليها من جديد بحبي مفاهيمها وتقاليدها ونظمها.

كما أسهمت عوامل أخرى في ظهور القومية الإفريقية فالرؤساء التقليديون بدؤوا، بمرور الوقت يفقدون سلطتهم على الشباب المثقف الجديد وخاصة في المناطق التي طبق فيها نظام الحكم (Systèmes du Pouvoir) غير المباشر، ومهد لظهور قادة الحركة الوطنية في المستقبل. وكذلك كان من شأن

¹ النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سابق، نقلا عن. korler encyclopedia of social sciences. 1949. vol.17(culture)p.623.

نظم الحكم الاستعماري أقلمة (territorialization) إفريقيا، أي تقسيمها لأقاليم ذات حدود إدارية واضحة المعالم. وكانت هذه خطوة في سبيل خلق الأمم القومية الحديثة، ليس فقط عن طريق إقامة الحدود (Les frontières) التي قلم في داخلها نوع من الاتصال الاجتماعي والتبادل الاقتصادي، وإنما كنتيجة لفرض نوع من الإدارة العامة والجهاد الإداري الموحد والنظام القانوني العام.

والجدير بالذكر، أن هناك عاملا محاسبا ميز نظم الحكم التي كان يستقطب السلطة فيها البيض، وذلك في المناطق ذات التوطن الأوروبي في شمال وشرق ووسط وجنوب القارة. فحين أخذت القومية صورة العمل المنتظم الذي قامت به الطلائع المتقدمة من خلال الأجهزة التنظيمية المسموح بها في الأقاليم التي لم تعرف التوطن الأوروبي، أخذت القومية في مجتمعات التوطن الأوروبي صورة أخرى. ففي اتحاد ووسط إفريقيا مثلا وجد النظام الذي يعرف بالمشاركة (partnership) وقد قام على أنه في المجال السياسي لن يكون بإمكان الإفريقيين سوى أن يتقدموا حتى يصلوا في النهاية إلى أن يكون لهم نفس عدد الأعضاء المسموح به للأوروبيين في الهيئة التشريعية والتنفيذية، وذلك عندما بلغوا درجة الكفاءة بحسب رأي المستعمرين.

أما في اتحاد جنوب إفريقيا، فكان النظام لا يقبل الإفريقي بأية صورة من الصور وكما عبر عن ذلك جيبير (Geyer) "إن إشراك الإفريقيين لن يعني سوى إخفاء الأمة البيضاء في جنوب إفريقيا، وليست الأمة البيضاء في جنوب إفريقيا مستعدة للانتحار القومي ولو بالسم البطيء"¹ وهكذا نلاحظ

¹ المرجع السابق، ص 31.

من الصيغة السابقة ليس مجرد الرفض الذي يواجهه الإفريقي، وإنما في الوقت نفسه الشعور بنمو قومية بيضاء في المناطق التي بدأ فيها التوطن الأوروبي من فترة طويلة. ففي كينيا نشأت قومية كينية بيضاء لم تحتك في هذه البلاد، وأيضاً في اتحاد جنوب إفريقيا، وبنفس الصورة أيضاً وجدت قومية أوروبية مستقلة جمعت بين الأوروبيين من ذوي الأصول الفرنسية والإيطالية والإسبانية والمالطية الذين وجدوا في الجزائر، قومية منفصلة عن القومية الفرنسية نفسها.

ومن الناحية الأدائية تطورت القومية الإفريقية في عدد من المنظمات التي مهدت لاستقلال الدول الإفريقية، لتسهم فيما بعد، بطريقة أو بأخرى، في التيسر للوحدة الإفريقية. ففي البداية كان الإفريقي عضواً في القبيلة وهي حشطلت¹ قوية متماسكة، ولكن مع دخول الاقتصاد الجديد ووسائل الحياة الأوروبية بدأ الإفريقي ينتقل إلى منظمات أخرى أساس الانضمام إليها المصلحة الفردية. أي من القبيلة إلى الجمعية النسائية والمنظمة الشبابية والجمعية التعاونية والنقابة وجماعة الضغط والحزب. أي ترك جماعة الوحدة (communion) إلى جماعة الفريق (equip).

وقد بدأت الشخصيات التي تلقت تدريبات على فنون العمل الإداري ومبادئ الديمقراطية (Démocratie)، والقيادة في التعاونيات والنقابات تنظم نفسها في جماعات الضغط وفي الأحزاب، وفي نهاية المطاف في الحزب الجماهيري الواحد (single mass-party) الذي يعبر عن وحدة الأمة ويجمع بين عناصرها القومية، ويضم بين جناحيه جميع التنظيمات الاختيارية (النقابات،

¹ أي وحدة كلية.

من الصيغة السابقة ليس مجرد الرفض الذي يواجهه الإفريقي، وإنما في الوقت نفسه الشعور بنمو قومية بيضاء في المناطق التي بدأ فيها التوطن الأوروبي من فترة طويلة. ففي كينيا نشأت قومية كينية بيضاء لم تحتك في هذه البلاد، وأيضاً في اتحاد جنوب إفريقيا، وبنفس الصورة أيضاً وجدت قومية أوروية مستقلة جمعت بين الأوروبيين من نوي الأصول الفرنسية والاطالية والاسبانية والمالطية الذين وجدوا في الجزائر، قومية منفصلة عن القومية الفرنسية نفسها.

ومن الناحية الأدائية تطورت القومية الإفريقية في عدد من المنظمات التي مهدت لاستقلال الدول الإفريقية، لتسهم فيما بعد، بطريقة أو بأخرى، في التيسر للوحدة الإفريقية. ففي البداية كان الإفريقي عضواً في القبيلة وهي جشطلت¹ قوية متماسكة، ولكن مع دخول الاقتصاد الجديد ووسائل الحياة الأوروية بدأ الإفريقي ينتقل إلى منظمات أخرى أسس الانضمام إليها المصلحة الفردية. أي من القبيلة إلى الجمعية النسائية والمنظمة الشبانية والجمعية التعاونية والنقابة وجماعة الضغط والحزب. أي ترك جماعة الوحدة (communion) إلى جماعة الفريق (equip).

وقد بدأت الشخصيات التي تلقت تدريبات على فنون العمل الإداري ومبادئ الديمقراطية (Démocratie)، والقيادة في التعاونيات والنقابات تنظم نفسها في جماعات الضغط وفي الأحزاب، وفي نهاية المطاف في الحزب الجماهيري الواحد (single mass-party) الذي يعبر عن وحدة الأمة ويجمع بين عناصرها القومية، ويضم بين جناحيه جميع التنظيمات الاختيارية (النقابات،

¹ أي وحدة كilde.

التعاونيات، العمل) السالفة الذكر. وليس هذا النوع من الأحزاب، أو الحزب الواحد (parti unique)، سوى صورة لما يحدث بعد ذلك من الاتجاه للوحدة الإفريقية. وإذا كانت القضية قبل الاستقلال (Indépendance) هي كيفية الجمع والتوفيق بين القبائل المختلفة داخل الحزب الواحد (parti unique)، فكنذلك تصبح القضية بعد الاستقلال (Indépendance) هي كيفية الجمع والتوفيق بين الأمم المختلفة. بل إن أهم أعمدة فكرة الوحدة الإفريقية وتطبيقها كانوا في السابق أعضاء بارزين في هذه التنظيمات الاختيارية التي أشرنا إليها كالنقابات والتعاونيات وغيرها، ومن هؤلاء كوامي نكروما، وسيكوتوري، وجوليوس نيريري، وغيرهم.

المبحث الأول

طبيعة القومية الإفريقية وعلاقتها

بالوحدة الإفريقية

بداية، علينا أن نقر أن القومية في معناها الواسع تنصرف إلى ذلك السلوك الجماعي الذي يولي للذاتية والفردية القومية مكانا رفيعا في سلم التدرج القيمي. والواقع أن القبيلة التي هي صورة بدائية صغيرة النطاق، مفرطة الدرجة من القومية، ولا يعرف حاليا على وجه الدقة ما هو عدد القبائل الموجودة في القارة الإفريقية ما لا يقل عن ألف لغة متداولة، ولا ينتظر أن يقل عدد القبائل عن عدد هذه اللغات، وبالتالي، عدد القوميات الصغيرة. ورغم أن هذه القبائل كانت وما تزال عنصرا كبير الأهمية في الحياة الإفريقية، فإن الصلة بين الروح القبلية وبين القومية الإفريقية المعاصرة ليست كبيرة.

إن القومية الإفريقية في شكلها المعاصر، إنما هي أوروبية في تكوينها وتطورها، جاءت كرد فعل واستجابة للروح المادية (materialism) والحياة الصناعية (industrialism) وللدعاية التي انتشرت بين الحركات الشعبية الجديدة. إذن القومية في ماهيتها الحديثة عرفت طريقها إلى القارة الإفريقية كنتيجة للوجود الأوروبي بكافة صورته، مما حرك الدوافع الوطنية المضادة للغزاة المستعمرين.

وقد تبلور مفهوم القومية الإفريقية المعاصرة النهائية، فقد كان هدفا تبتته الحكومات الوطنية فيما بعد الاستقلال (Indépendance)، أكثر مما كان

واقعا ووجد في الحياة الإفريقية غداة الاستقلال (Indépendance). وقد كان أول أهداف الحاكم الوطني بعد استقلال بلاده- غالبا- عن طريق تجميع الحركة الوطنية في صورة حزب أو منظمة سياسية واحدة أن يعمل على دعم هذه المشاعر الوطنية المرتبطة في جانب منها بالإقليم أو بجزء منه والمرتبطة في جانب آخر بالقبيلة أو بالتجمعات الاثنية.

إذن، هناك في إفريقيا نوعين مختلفين مما يسمى بالقومية: النوع الأول يمثلته الزعماء ذوو الثقافة الغربية من أمثال: كوامي نكروما، وسيكوتوري، وجوليوس نيريري، و ماما دوما، وغيرهم. فقد كان الطموح الأعظم لهؤلاء العمالقة ليس مجرد تحرير المستعمرات وتحويلها إلى دولة قومية بالمفهوم الأوروبي، وإنما كانوا يعملون أيضا على مقاومة القبيلة المحلية التي يعتبرونها نوعا من البهائية، وعقبة تقف عثرة في طريق التوحيد القومي. إنهم يريدون اتحادا سياسيا قوميا أكثر منه اتحادا قبليا.

- أما النوع الثاني من القومية فهي المشاعر التي تستمر في التعبير عنها الروح القبلية والتنظيمات الأبوية-أيا كان شكلها- من القومية. ويصل الوضع أحيانا حدّ التصارع الشديد داخل حدود الإقليم الواحد. ففي إقليم رواندا مثلا هناك صراع بين الطوال من قبيلة " الواتوسي " (watusi)، والقصار من قبيلة اليوهوتو (buhutu)، وفي الكونغو قامت معارك حامية الوطيس في ديسمبر سنة (1959م) بين قبيلتي اللولوا (lulua) والبالوبا (baluba). كما قام مثل هذا الصراع القبلي بعد خروج السلطة البلجيكية المسيطرة سنة (1960م)، ولو

استرسلت في عدّ وإحصاء مثل هذه الصراعات التي لا حصر لها لما انتهت إلى حالة وحسي ما ذكرته.

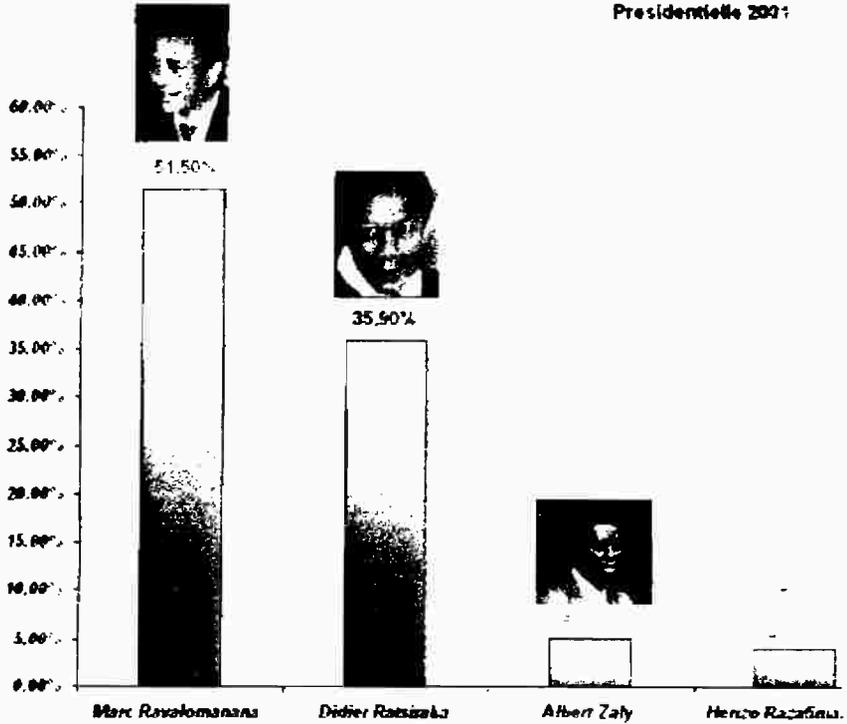
ولاشك أن الروح التي تسود حاليا إفريقيا هي بكل المقاييس روح قومية لا جدال في ذلك، إلا أنها قومية من نوع متميز. إذ أنها تأخذ تقنيات القومية الحديثة، وتقوم على أسسها الاقتصادية والثقافية الشبيهة بالأسس الغربية، ولكنها متداخلة في الوقت نفسه مع عناصر نابعة من الحياة الإفريقية ذاتها.

والجدير بالذكر، أن الحكم البريطاني قد وضع "الحكم الذاتي (L'autonomie) في نطاق الكومنولث البريطاني" - ومنذ البداية - غاية يجب الوصول إليها، وهو ما حدث بالفعل. ومن هنا فقد تميز الحكم البريطاني، بالإضافة إلى كونه حكما قائما على التمايز بطرق بين كل إقليم وآخر، بإصدار دساتير متتابعة، وإقامة مجالس تشريعية وتنفيذية مختلفة.

أما الحكم الفرنسي، فعلى العكس تماما، حيث قام على حكم الأربعة عشر إقليما التي امتلكتها فرنسا حكما موحدا بناء على قسمتها إلى مجموعتين: إفريقيا المدارية الفرنسية (Afrique occidental français) ، وإفريقيا الاستوائية (Afrique équatoriale française) وفي نفس الوقت قام النظام الفرنسي على الربط الوثيق بين هذه الأقاليم وبين (المتربول) أو الدولة الأم، وعدم السماح بالتطور النظامي في هذه الأقاليم نحو أي صورة أخرى تفضي إلى الحكم الذاتي. وبالتالي، نلاحظ أن معظم الحركات القومية في الأقاليم التي كانت تابعة لفرنسا قامت بها مؤتمرات أو جهات أو أحزاب ذات طابع اتحادي، ومن

هذه المنظمات السياسية الفدرالية: التجمع الديمقراطي الإفريقي (Rassemblement démocratique African) برئاسة فيلكس هوفيه بواني، وجماعة ممثلي ماوراء البحار (indépendants d'outre-mer)، بزعامة ليوبولد سيلار سنغور سنة (1948م)، ثم حولت نفسها في مؤتمرها سنة (1953م) إلى حركة بين إقليمية (inter-territorial) تشمل السنغال، وفولتا العليا، والنيجر، وداهومي، وغينيا، والكاميرون. ومن التنظيمات الاتحادية أيضا الميثاق الإفريقي (convention africain)، والحركة الاشتراكية الإفريقية (movement socialiste africain) ثم هناك حزب إعادة التجمع الإفريقي (parti du regroupement africain) الذي قام في سنة (1958م) محاولا خلق جبهة متحدة من جميع الأحزاب في إفريقيا الفرنسية، وكذلك حزب الاتحاد الإفريقي (fédération africaine) الذي حل محله إلى حد ما والذي قام سنة (1959م) مرتكزا إلى أحزاب ترتبط بمبدأ إقامة اتحاد للشعوب الناطقة بالفرنسية في غرب إفريقيا.

Présidentielle 2001



الانتخابات الرئاسية في مدغشقر (www.election-politique.com)

المبحث الثاني

التكامل الإقليمي ومحذات الوحدة الإفريقية

برزت ظاهرة التكامل الإقليمي - خاصة في صورة التكامل الاقتصادي - كحالة متميزة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عمت البلاد المتقدمة والنامية وتجلت في أكثر من تطبيق. ففي غرب أوروبا نجد السوق الأوروبية المشتركة (Marché européen commun)، ومنظمة التجارة الحرة، وبالنسبة لشرق أوروبا هناك منظمة الكومنكون، أما الدول النامية (Les pays en voie de développement) فقد بدأت هي الأخرى اهتماما كبيرا بالتجمع الاقتصادي الإقليمي، فوقعت عدة معاهدات بين دول أمريكا اللاتينية في السنوات التالية : (1958م)، (1960م)، (1961م) خاصة بإنشاء سوق مشتركة لأمريكا الوسطى، وبنك تنمية لها، واتحاد اقتصادي لدولها، كما خرجت منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية إلى حيز الوجود.

وفي جنوب شرق آسيا تباحث اندونيسيا والملايو والفلبين وسنغافورة وتايلاند في إمكان التعاون فيما بينها. وفي الوطن العربي وقعت الدول العربية اتفاقية الوحدة الاقتصادية سنة (1957م)، وبالتالي، يظهر لنا جليا كيف أصبحت الدول النامية (Les pays en voie de développement) تتجه إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي، وكحافز لدول القارة الإفريقية.

وقد أدى انهيار قاعدة الذهب أثناء الأزمة العالمية الكبرى إلى شيوع التجارة الثنائية، وبالتالي، انقسام العالم إلى وحدات جمركية ووحدات

للدفعات بعدد ما هنالك من دول. كما أدى تفاوت النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول المختلفة إلى إخفاق علاج هذا الوضع ومساوته على مستوى دولي، فضلت الدول المختلفة الرأي الذي يقول إن الاتحاد ضمن حدود جغرافية ضيقة النطاق نسيباً أفضل من الانتظار السلبي الواهم وهو يرتقب قيام تجارة حرة تشمل بلاد العالم.

ويقوم هذا الاتجاه على افتراض أن بلاد الإقليم الواحد أكثر تجانساً من حيث ظروفها الاجتماعية والسياسية. كما أن بلاد الإقليم الواحد كثيراً ما تنتمي إلى حضارة واحدة أو تتمتع بصلات ثقافية وسياسية من شأن ذلك تسهيل وحدة العمل المشترك وجعل هذه البلاد أكثر تقبلاً لما عسى أن يتضمنه التقارب الاقتصادي من توضيحات في بعض القطاعات.

أيضاً، من أوجه التشابه في الحياة الاجتماعية والحضارية والثقافية الإفريقية، ومن مظاهر الارتباط الإداري والسياسي سواء الذي نشأ في العهد الاستعماري أو في عهد الاستقلال (Indépendance)، ما يؤكد وجود هذه الحقيقة بالنسبة للواقع الإفريقي. كما أن هناك جزئية هامة فيما يتعلق بالدول الإفريقية وهي أن الحدود (Les frontières) السياسية فيما بينها لا تمثل وحدات اقتصادية سليمة، والدليل على ذلك أن العمل الإفريقي لا يكثر بهذه الحدود (Les frontières) الاستعمارية المصطنعة، وأن هناك حركة أفقية دائمة النشاط للهجرة الموسمية والدائمة بحيث أصبحت المحجرة من مميزات الحياة الإفريقية.

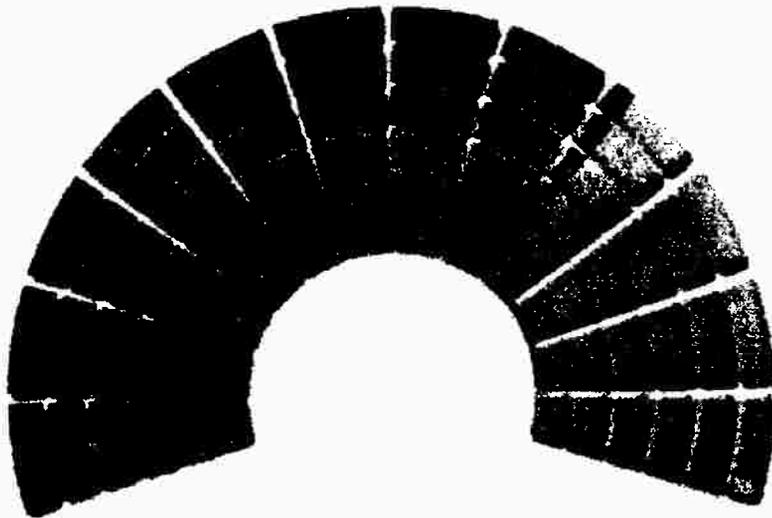
ومن دوافع الوحدة الاقتصادية الإفريقية أيضا، تلك التبعية (La dépendance) النقدية والتجارية التي وجدت معظم الدول الإفريقية نفسها واقعة فيها بعد الاستقلال (Indépendance) والتي تربطها بالدول الاستعمارية، فهناك دول إفريقية تحلق في منطقة الإسترليني، وأخرى تحلق في منطقة الفرنك الفرنسي، وهناك إفريقيا ذات العملات المستقلة التي ترتبط بصورة أو بأخرى بإحدى العملات الأجنبية.¹ فجميع الدول الإفريقية التي كانت فيما سبق مستعمرات بريطانية-زيادة على ليبيا وجنوب إفريقيا- تنتمي إلى منطقة الإسترليني، وجميع الدول التي كانت مستعمرات فرنسية-زيادة على مالي والمغرب- تنتمي اليوم لمنطقة الفرنك الفرنسي.

ولعل أبرز المشكلات التي كانت سائدة-آنذاك- والتي تثيرها الوحدة الإفريقية قضية اختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من حيث الأساس بحيث يكون أحد أطراف الاتحاد اشتراكيا، أي يتبع التخطيط المركزي، والآخر رأسماليا، أي يسير وفق اقتصاد المشروع الحر رغم أن النموذج الإفريقي في التنمية يتقارب في تطبيقاته المختلفة إلى الحد الذي يمكن فيه تمييز النموذج الإفريقي ضمن النموذج المعاصر للدول النامية، عن كل من النموذجين الرأسمالي والشيوعي.²

¹ النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سابق، نقلا عن الأهرام الاقتصادي، العدد 214،

(1964/7/15م) القاهرة.

² في بلاد المغرب العربي اتبعت الجزائر نمطا تقدما توريا من الاشتراكية هو "التسيير الذاتي"، وتونس نمطا معتدلا هو "الاشتراكية الذاتية"، والمغرب سياسة "حرّة".



AREMA	3	LF	2
RPSD	5	TTS	2
TIM	103	HBM	1
FP	22	Divers	22

Copyright 2004 . Election-politique.com

الأحزاب السياسية في مدغشقر (www.election-politique.com)

المبحث الثالث

الوحدة الإفريقية والأسس السياسية

لاشك أن أول هذه الأسس هي الحدود (Les frontières) السياسية التي اصطنعها الاستعمار (Colonialisme) الأوروبي، والتي في جوهرها لا تمثل أي أسس منطقي. فلا توجد هناك سوى علاقة طفيفة بين الحدود (Les frontières) الإقليمية لهم الجماعات البشرية في إفريقيا (خاصة جنوب الصحراء الكبرى) وبين الوحدات السياسية التي قسمت القوى الاستعمارية القارة إليها. وبالتالي، لا تعبر هذه الحدود (Les frontières) عن تقسيمات جغرافية طبيعية محددة، أو عن تكاملات اقتصادية لها معناها. أي أن الحدود (Les frontières) الإفريقية هي مجرد خطوط تم رسمها وتحديد معالمها لإعلان انتهاء مشروعات رجل أبيض وابتداء مسروقات رجل أبيض آخر من الأرض الإفريقية.

. وقد كانت الآثار المترتبة على ذلك أن توزعت المجموعات البشرية الإفريقية بين أكثر من وحدة سياسية. ففي سيراليون مثلا قسمت الحدود (Les frontières) عددا من القبائل بين أكثر من دولة فقبائل التمنة، والبالونكا، والكورانكوا، والكوه، وغيرها يعيش شطر منها في سيراليون وشطر آخر في الأقطار المجاورة وهي ليبيريا، وغينيا. كذلك تقسم الحدود (Les frontières) بين تنجيقا، وكينيا، قبائل الماساي إلى قسمين. ويتوزع أفراد قبيلة الأنوك ما بين السودان وإثيوبيا. كذلك هناك صوماليون في كينيا وفي إثيوبيا. وهناك

عناصر سكانية تقطن تجمعاتها الأساسية في نيجيريا تعيش في النيجر، وداهومي، وغانا.

وأحيانا، قد تضم الدولة الواحدة قبائل متعددة - وفي أحيان ما تكون معادية فيما بينها- ولعل نيجيريا من أهم الأمثلة على هذا، نيجيريا كدولة فيدرالية ظهرت في أول أكتوبر سنة (1960م) تضم ثلاث مقاطعات تمثل أساسا ثلاث تجمعات قبلية ولغوية، وهي الهاوسا، والفلاني في الشمال (22مليون نسمة). والإيو في الشرق (8ملايين نسمة)، واليوروبا في الغرب (8ملايين نسمة)، ولو توخينا الدقة لوجدنا أن نيجيريا تضم أكثر من (250) قبيلة وحوالي (40) لغة.¹

وقد ألفت الدول الإفريقية بعد الاستقلال (Indépendance) أمام حدود لا تمثل أية حقيقة سياسية قومية. وقد ثارت عدة مشكلات خاصة بالحدود (Les frontières)، تعدى بعضها مرحلة التلميح إلى مرحلة الاحتكاك مثل النزاع² بين المغرب وموريتانيا، والمغرب والجزائر، ونيجيريا والكاميرون، والصومال وإثيوبيا... الخ، حتى اقتنعت بالكاد الدول الإفريقية بالأخذ والإقرار بمبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها كما يقول موديبوكيتا رئيس جمهورية مالي " عن أي مطالب إقليمية، إذا أردنا ألا ندخل في إفريقيا ما يمكن أن نسميه بأنه استعمار أسود ". وأكد رئيس وزراء نيجيريا تفاقوا ابلبوا الفكرة

¹ النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سابق، نقلا عن مجموعة مؤلفين، إفريقيا: النهج السياسي، ترجمة

عمود الشرفاوي (سلسلة كتب سياسية)، القاهرة.

² انظر مولفنا (الدراسات في القارة الإفريقية).

نفسها بقوله: " إنه يجب على الدول الإفريقية أن تحترم بعضها البعض، وإن نيجيريا لتعترف بجميع الحدود (Les frontières) القائمة في إفريقيا، وتعترف بوجود جميع الدول الإفريقية.¹

¹ أنظر كتابنا (نزاعات الحدود العربية)، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة2004.



موغلی توفیق فوز حزیه فوز بده تصویت وعلجم بشده الغرب (بیتد)

المبحث الرابع النظم السياسية والديمقراطية

بات واضحاً أن غالبية النظم السياسية الإفريقية بعد حصولها على الاستقلال (Indépendance)، تمخّذت الاتفاق (Accord) على عدة مظاهر بعضها أصبح يمثل القاسم المشترك في الحياة السياسية المعاصرة، وهو اتجاه الدول الإفريقية في الحياة السياسية المعاصرة، وهو اتجاه الدول الإفريقية إلى الديمقراطية (Démocratie) والنظم الحكومية الخاصة منها، رغم أن بعضها يقوم على الانتقائية (Electionism)، أي اقتباس مفاهيم وأنظمة مناسبة للواقع الإفريقي. وتقوم معظم النظم الإفريقية المعاصرة على ما يعرف بالديمقراطية (Démocratie) المركزية والتدخل بين الحزب والحكومة، وأن يتم التقدم عن طريق التوجه الحكومي المباشر مع تطبيق درجات متفاوتة من السياسة الاشتراكية وقد عرفت الجزائر هذا النوع في بداية استقلالها.

والنواة السياسية النشطة في معظم النظم الإفريقية المعاصرة هي ما يسمى خطأً بالحزب الواحد (parti unique)، أو الحزب المتحد، الذي ظهر قبل الاستقلال (Indépendance) للقيام بعبء الحركة الوطنية عن طريق حركة قومية موحدة، أو الذي برز بعد الاستقلال (Indépendance) للقيام بمهام البناء والتشييد للأمة، وفي الحالة الأولى يكون زعماء الاستقلال (Indépendance) وهم المرشحون بعد ذلك للعمل على تأكيد الوحدة الإفريقية - إذا ظهرت مؤشرات نظرية أو عملية - ما يدعو لها.

ونحن نصادف ظاهرة الحزب الواحد (parti unique)، أو المنظمة السياسية الواحدة اليوم في العديد من الدول الإفريقية - رغم وجود أحزاب معارضة صورية- ومن بينها غانا، وغينيا، ومالي، وتونس، وساحل العاج، وفولتا العليا، أما الجزائر فقد عرفت تجربة ديمقراطية فريدة على مستوى المنطقة تعد بالكثير من التفاؤل، وأصبح من عادات الأشياء التداول على الحكم وإجراء الانتخابات الرئاسية بكل ديمقراطية ونزاهة.

كما أن نزعة الميل إلى الحزب الواحد (parti unique) أو المنظمة السياسية الواحدة-خاصة إذا كانت حزبا ذا طابع جماهيري وليس حزبا نخبويا- يعود في الأسس إلى تحييد الأفارقة ومنذ القدم إلى التوحيد وتسيير أمور الجماعة حيث الأمر يفصل فيه من البالغين في القبيلة كمرجعية يعود إليها الأفارقة في الأحداث الجسام وحل المشكلات مهما اختلفت مشارها. كما أن الاتحاد بين الدول الإفريقية كان حافزا في رص الصفوف وتنظيم الجهود لدحر المستعمرين قبل الاستقلال (Indépendance)، كما أن الحاجة المشتركة إلى التنمية ومحاربة التخلف دفعا إلى انتظام القوى والعمل على تجميع دول القارة الإفريقية للوصول إلى الأمل المشترك الذي تطمح إليه شعوب القارة.

وإذا كانت مثل هذه الوحدة قد وجدت لها المناخ الملائم بين الدول الإفريقية على المستوى الداخلي، فهناك مظهر آخر للوحدة بين القارة الإفريقية في المجال الخارجي، وإذا توخينا الدقة في المحافل الدبلوماسية حيث نجد القاسم المشترك في قضايا محاربة العنصرية والاستعمار (Colonialisme) كمجموعة إفريقية، بجانب انتمائها إلى المجموعات الأخرى مثل: مجموعة الدار البيضاء،

ومجموعة برازافيل، ثم المجموعة العربية، ومجموعة الكومنولث، والمجموعة الإفريقية-الآسيوية. زيادة على الاتفاق (Accord) على مبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، أي أن الدول الإفريقية تعمل وفق مصالحها الذاتية ووحى ضمورها. كذلك فإن أي تقدم يتم على طريق الوحدة إنما يفضي، من جهة أخرى إلى تعزيز حياد إفريقيا وعدم انحيازها، وفي نهاية المطاف تأكيد الشخصية الإفريقية.¹

¹ النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، نقلا عن أحمد سيكوتوري (تجربة الثورة في غينيا: الحاضر والمستقبل)، ترجمة نور الدين الرازي، كتاب التحرير السياسي (13)، القاهرة، سنة 1964م.